

بترول الشرق

الأوسط

يزداد مقامه في خارطة البترول العالمي

تدفق البترول من منطقة عمل في صحراء سيناء وفيرا وقبل ذلك انساب هذا السائل «المبارك» من ينابيع أخرى في مصر وفي الشرق الأوسط، وكل يوم يضيء خريطة الاسام عن مستودعات جديدة غنية بالنفط اهتدى إليها مهندسو الزيت وخبراء التنقيب عنه . وقد عرض لنا في مجلة « وورلد أويل » الأميركية مقال طيب عن منطقة نكر تستغل في استنباط النفط في الشرق الأوسط فمن لنا أن نقله ملخصاً إنصاحاً لطاف من جوانب صورة البترول العامة في هذه المنطقة الاستراتيجية .

تعتزم شركة البترول الأميركية المستقلة الشروع قريباً في التنقيب عن البترول وفي استخراجها تطبيقاً لما شغرت به من امتياز يتيح لها العمل في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية في قلب الرقعة التي تعد أغنى منطقة بالزيت في الشرق الأوسط . وقد أنشئت هذه الشركة في شهر أغسطس من عام ١٩٤٧ واشتركت فيها عشر شركات بما تملكه من مزارع وتجربة للعمل في خارج الولايات المتحدة

والمفهوم أن شروط الامتياز التي فاوضت الشركة فيها الشيخ احمد الجابر الصباح حاكم الكويت تتضمن ما يلي :

أولاً - يدفع نقداً وعداً مبلغ ٧ ملايين وربع مليون دولار من مال الشركة الى شيخ الكويت .

ثانياً - يدفع رسم اكتراء (إيجار) سنوي قدره ست مئة ألف وخمسون ألف دولار

ثالثاً - تدفع للكويت حصة قدرها دولاران ونصف دولار عن كل طن أي نحو

٣٤ سقناً عن كل برميل .

رابعا - ربما اشترك حاكم الكويت في أعمال الشركة المزمع انشاؤها وقد يساهم فيها بنحو ١٥ في المئة . وقد قيل إن هذا البند من العقد في حاجة الى توضيح وتفسير . ويحتمل أن يقتضي الأمر إنشاء شركة أخرى تتمتع بمصالح حاكم الكويت في هذا المشروع .

خامسا - تمنح الشركة الأميركية المستقلة حقوقا بتروية كاملة في نصف المنطقة المحيطة على ساحل الخليج الفارسي وهي منطقة يملك الشيخ نصفيها وتويعك الملك عبد العزيز نصفيها الآخر .

وتستع شركة البترول العربية الأميركية الآن بحقوق الافضلية في الظفر بامتياز في النصف الآخر من تلك المنطقة وهو المملوك للمملكة العربية السعودية (مما يذكر أن الشركة زلت عن هذا الحق لانشغالها بالمنطقة الواسعة التي يشملها امتيازها في المملكة العربية السعودية) .

وتتألف منطقة الامتياز من أرض صحراوية طولها خمسون ميلا على أكبر تقدير تمتد من الشرق الى الغرب ، وعرضها معدله ٥٥ ميلا . ومع أن الجيولوجيين فحصوا المنطقة المحيطة لم يستنبط البترول منها بعد . وتعمل الشركة على إيفاد جيولوجيين وسرايم من الخبراء الى تلك المنطقة ليعملوا بتنفيذ المشروع .

وقد قال المترالف ديفيز - وهو الذي أذاع في لندن نبأ الظفر بعقد استغلال هذه المنطقة لحساب الشركة الأميركية المستقلة - « إن الشركة الأميركية المستقلة عند مفاوضاتها لعقد هذا الامتياز ترى أنها كتبت فعلا سيكون له شأن كبير في المستقبل في تاريخ صناعة الزيت في الشرق الأوسط . فهذه أول مرة يجري فيها رجال مستقنون أعمالا واسعة النطاق تعززها مالية كافية لاستقطاب الزيت في الشرق الأوسط . ففي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية وامارات الكويت والبحرين والقطر مستودعات للبترول تضم ملايين من براميل الزيت وطما امكانيات من حيث الإنتاج في المستقبل تزيد حتى على ذلك

المقدار . وهذه الناييع إما مملوكة أو خاضعة لإشراف عدد من الدول أو مجموعة من الشركات الكبيرة في بريطانيا وأميركا وفرنسا وهولندا وامتيازات بعضها تشمل مناطق نفيسة جداً بحيث أنه لم يستطع حتى الآن سوى كشف جزء يسير منها .

واستطرد المستر ديفيز قائلاً : « ولعل هذا الموقف لا يثير قلقاً شديداً ما دام الزيت موفوراً في جميع أنحاء العالم ولا سيما في الولايات المتحدة بيد أنه بالتخول في الولايات المتحدة من عصر عرف بوفرة بتروله إلى عصر يشع فيه موارده ويخجرح الولايات المتحدة إلى الاعتماد على البترول الخارجي ترتب على عدم وجود عنصر مستقل قوي في الخارج مشكلة ملحة مباشرة لهم كلاً من شركات البترول والنسب عامة

« وفي العصر الجديد للبترول في العالم نرى أن من مصلحة الحركة الصناعية بأسرها أن تسكيف مع الحقائق الماثلة . ولا يصح الرجل المشتغل بالبترول أن يمد عبارات « المزاحمة » و « الشركات الحرة » وما إلى ذلك مجرد عبارات . فإذا كان لصناعة البترول التي طالما ألغناها أن نؤدع وتعين يجب على المستقلين أن يبدلوا كل ما في طاقتهم ليجدوا لهم مكاناً في إنتاج البترول في العالم » .

وأشار المستر ديفيز إلى أن في الكويت - إذا غرض الطرف عن المنطقة المجاورة - شركة للبترول اسمها « شركة بترول الكويت » تملكها بالتساوي « شركة الزيت الانجليز - إيرانية » وهي انجليزية و « شركة التنقيب في الخليج » وهي شركة أميركية وهاتان الشركتان تعملان في منطقة لعلها أغنى بقعة في العالم بالبترول ، فيقدر رصيد البترول المخزون في باطنها بنحو ٩ بلايين برميل . وهذه الحقول البترولية تناخم في الشمال المنطقة التي منحت الامتيازات الجديدة لاستغلالها .

ونرى في مناطق أخرى من خارطة البترول في الشرق الأوسط سحجاً مرجعها إلى استمرار الحرب بين العرب واليهود في فلسطين . وقد نفت السفارة البريطانية في واشنطن ما قيل من أن لندن تسعى لمساعدة العرب بأن تبقي على معامل تكرير البترول في حيفا موصدة الأبواب . وأشارت السفارة إلى أن شركة بترول العراق التي تشرف على المعامل

لا تملكها الحكومة البريطانية وقالت إن معامل حيفا أوصدت أبوابها بسبب عدم وجود يد عاملة نظراً لنشوب الحرب ويقول اليهود أنهم لا يستطيعون توفير عدد كاف من العمال للعمل في المعامل وحتى إذا استطاعوا ذلك لا يسعهم أن يضمنوا إعادة فتح المعامل لأن أنابيب البترول عبر خطوط الأنابيب إلى حيفا يمكن وقفه في كل وقت من جانب الحكومة العراقية.

وينقل البترول الخام الآن إلى طرابلس في لبنان ثم ينحدر إلى خارج الشرق الأوسط لتكريره.

والبترول الذي يكرر في معامل طرابلس الصغيرة هو البترول الذي ينساب إليها مباشرة من كيركوك.

أما أنابيب البترول التي كان يراد استخدامها في مد الخط عبر الجزيرة العربية من الظهران إلى صيدا في لبنان فقد سلحت لشركة للغاز في ولاية تيفي الأميركية.

وسبب العدول عن إتاحة هذه الأنابيب للاستعمال في الأراضي السعودية وما يليها هو أن «شركة الخطوط عبر الأراضي العربية» وهي منتسبة لشركة البترول العربية الأميركية لم تقدر برخصة إصدار من المسؤولين في أميركا بسبب بعض العقبات السياسية ولم تقدر بإبرام سوريا لاتفاق مرور الأنابيب عبر أراضيها.

وقيل إن الشركة تفكر في تعديل اتجاه خطوط الأنابيب بحيث تصب في ميناء العقبة إلى الناحية الشرقية من شبه الجزيرة العربية. وهذا المصب يقتضي بدوره الشحن في قنال السويس إلا إذا استطاعت الشركة أن تعد الأنابيب عبر صحراء سيناء إلى البحر المتوسط. وقد استطاع تحقيق ذلك بعد أنابيب تحت سطح الماء في العقبة وإن كان من الصعوبة بمكان تنفيذ هذا المشروع لأن حقل الماء في تلك المنطقة يبلغ إلى قدم.

وإذا كان من المستطاع مرور أنابيب البترول عبر منطقة النقب إلى ساحل البحر المتوسط حلت المشكلة على وجه مرض ولكن هناك عقبات تعترض ذلك.

ربيع فلسطين